الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع
" دراسة ميدانية على عينة من المشتغلين بالعمل الاجتماعي "

جمال محمد حماد (*)

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى رصد الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع على عينة من المشتغلين بالعمل الاجتماعى وذلك بهدف الوقوف على مدى انعكاس الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع على المشتغلين بالعمل الاجتماعى .

ولتحقيق هذا الهدف وفى ضوء طبيعة موضوع هذه الدراسة تم استخدام (دراسة الحالة) بوصفها منهجا حتى يمكن رصد جدوى علم الاجتماع واهميته التطبيقية فى مواجهة المشكلات المجتمع المصرى من خلال التطبيق على عينة الدراسة .

اما عن خصائص عينة الدراسة ومجالاتها ، فسوف تطبق الدراسة فى ضوء عينة عمدية من المشتغلين بالعمل الاجتماعى فى وزارة التضامن الاجتماعى ومديرياتها فى مدينة شبين الكوم ، وقد تمثل المجال البشرى فى مجتمع المشتغلين بالعمل الاجتماعى .

وقد انتهت هذه الدراسة إلي عدد من النتائج ؛ عبرت بشكل مباشر عن الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع أهمها :

1 -أن العلم الاجتماعي أصبح بالفعل مصدر أساسي في وضع الخطط والبرامج الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعى .
2 -يجب الاهتمام ببعض الآليات لتفعيل دور العلم الاجتماعي في عملية التنمية عن طريق زيادة التمويل المخصص لإجراء البحوث و ضرورة ربط المنتج البحثي بقضايا وموضوعات المشكلات الاجتماعية فى المجتمع.
3 -يجب ضرورة وضع إستراتيجية علمية واضحة لتطوير العلم الاجتماعي وشاملة وقومية تكون عامة

لذلك تؤكد هذه الدراسة في تحليلها وتفسيرها للجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع لى ضرورة تحقيق وتفعيل الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع عن طريق دراسة حالة الممارسين للعمل الاجتماعى فى المجالات الاجتماعية المختلفة .

* مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

Social Benifit of Sociology:
"**A Field Study on a Sample of Social Workers**"

Jamal Mohammed Hammad

Abstract

This study aims at benifit of sociology on a sample of social workersfor the purpose of measuring the reflection of social benifit of sociology on social workers .

To achieve this ooal ,and in the light of the nature relevant to this study case study has been used as a methodology, so that social benifit can be detected , so as its application importance in facing Egyptian society's problems by the the application on the sample study.

As for the sample study's characteristics and fields , this study will be applied in the light of intended (specified) social workers in social insurance ministry and its departments in shebin- elkom , and the human domain has been represented in the society of social workers .

This study has concluded a number of results , which manifested directly the importance and benifit of sociology among which the important results are :

1) Sociology indeed become a basic source in making (laying) social plans and programs of social insurance ministry .

2) Same mechanisms must be taken care of to validate sociology's role in development process by increasing specified funding for reaserchs – and the importance of connecting the reaserch outcome with the social problems in society .

3) A clear scientific strategy must be layed (planned) to develop sociology , and it must be effective , thourough and national.

Thus , this study in its analysis confirm that it is important to activate and achieve social benefit of sociology by studying the case of social workers in different sociology fields .

مقدمة :

من المؤكد أن البحث العلمي الاجتماعي قد أدى دورًا فاعلاً في المجتمعات المتقدمة ، وكان أداة للتغيير ونهضة هذه المجتمعات ، كما استفادت هذه الدول من مخزون المعارف الاجتماعية المتباينة عند اتخاذ القرارات ، وصنع السياسات والتخطيط بوجه عام ، وتحقيق التنمية بعد مرحلة إنكار قيمة العلم الاجتماعي ، ثم الوعي بأهميته ، والتنبيه على خطورة إغفاله.

أن المعلومات واحدة من أهم أدوات التقدم بالنسبة للإنسان، وتشكل على المستوى القومي والمؤسسي والفردي قاعدة لا بديل عنها لاتخاذ القرار السليم ودعمه، ومواجهة مشكلات المجتمع ، فضلاً عن التأثير في تكوين العقل وتشكيل الوعي ، ويعد البحث العلمي من أهم الأدوات لإنتاج المعلومات ، ولذلك فإن من يملك أدوات إنتاج المعلومات ويتحكم في تداولها واستخدامها يملك – أكثر من غيره – إمكانيات التقدم والتنمية .

ولما كان علم الاجتماع مرآه لما يحدث من أحداث داخل المجتمع (سواء سلبيات أو ايجابيات) فانه يلتقطها ليكون حاضرا فيها ، ويمارس دوره الاستقرائي والاستدلالي ويتبوأ مكانة معرفية متألقة بين العلوم والمعارف وهذا ما حدث لعلم الاجتماع الحديث إذ دخل مدار الإحداث لإرساء مساهمته فيها ، ونتيجة لهذه الأسباب التاريخية والحاجات المجتمعية والتطورات الثقافية ألزمت علم الاجتماع الخروج بحقل جديد هو علم الاجتماع التطبيقي [1].

فلقد رأى كثير من علماء الاجتماع – في أوائل القرن العشرين – في أنفسهم مصلحين اجتماعيين كرسوا حياتهم للدراسة المنظمة ، ومن ثم إصلاح ما فسد في المجتمع الأمريكي لان هذا المجتمع واجه مشكلات عديدة ومتنوعة وكبيرة [2] .

ولقد اهتم الباحثون والعلماء إلى إيضاح العلاقة بين السلوك الواقعي والمعرفة الاجتماعية النظرية ، ولقد تجلى هذا الاتجاه الامبريقى بشكل كبير بسبب انعزال البحث الاجتماعي عن المجتمع ، وإضفاء الطابع المؤسسي على النشاط الأكاديمي في علم الاجتماع ، وتحول البحث الاجتماعي إلى نشاط مهني أكثر منه نشاطاً مجتمعيا واقعيا ولذلك تجلى علم الاجتماع التطبيقي[3].

وفى عصر ثورة المعلومات والطفرة الهائلة غير المسبوقة في حجم ما ينتج من معلومات وتقنيات يصبح البحث العلمي ضرورة ملحة لعمليات التنمية في المجتمع، بل يصبح العنصر الأساسي فيها ؛ حيث تقوم التنمية حاليًا على أساس المعرفة واستخدامها وتداولها وانتشارها، ومن يتخلف عن ذلك سوف يتخلف عن

ركب التنمية ، و سوف تتسع الفجوة بينه وبين الدول المتقدمة في هذا المجال[4].

ولعل واحدة من أهم القضايا المثارة حول علم الاجتماع ما يتعلق بالجانب التطبيقي للعلم، وهنا يثار تساؤل حول ما إذا كان هذا العلم "نسق معرفي أكاديمي فقط أو له أهمية تطبيقية وبارزة في قضايا المجتمع ومواجهة مشكلاته [5].

ومن المفترض أن يؤدى المنتج البحثي الاجتماعي دورًا اجتماعيًا كبيرًا فرسم ووضع السياسات العامة وخصوصًا الاجتماعية منها ، وتعتمد أهمية المنتج البحثي على العلاقة بين صناعة المعرفة السوسيولوجية وصناعة القرار السياسي، وتتميز صناعة المنتج البحثي الاجتماعي بثلاث عمليات رئيسية هي : الإبداع والتعميم ثم التطبيق والاستفادة ، وتتم العملية الأولى والثانية من خلال الباحثين الاجتماعيين ، ثم من خلال المؤسسات الأكاديمية، وتكمن المشكلة الحقيقية في العملية الثالثة ؛ وهى عملية الاستفادة والتطبيق للمنتج البحثي في خدمة المجتمع ومواجهة مشكلاته ، والإبقاء على استمرار وجود المجتمع الأكاديمي المنتج له [6].

هذا ولا يمثل عدم وضوح العلاقة بين الباحث الاجتماعي و صانع أو متخذ القرار العنصر الوحيد في عدم الأهمية التطبيقية للبحث الاجتماعي، ولكن يوجد أيضا مشكلات العلم الاجتماعي بمعناه الواسع ، وما يدور حوله من تساؤلات حول ما حققه العلم الاجتماعي من نجاح وتقدم ، وقدرة العلم الاجتماعي على التأثير في حياة المجتمع المصري ، وعلى إقناع الرجل العادي بفاعلية الدور الذي يلعبه بصورة فعلية في تطوير المجتمع ، وتحديد المشكلات الكبرى ومواجهتها[7].

لذلك جاءت أهمية هذه الدراسة في البحث عن :

" الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع " ، حيث يتمثل الهدف الأساسي لها في رصد حالة العلم الاجتماعي التطبيقي وجدواه ، ومدى فاعليته في مواجهة مشكلات المجتمع المصري ، من خلال دراسة حالة المشتغلين بالعمل الاجتماعي .

أولاً :- إشكالية الدراسة:

يمثل البحث العلمي الاجتماعي حجر الأساس في تطوير أي فرع من فروع المعرفة الاجتماعية، وهو يؤدى هذا الدور إما من خلال التوصل إلى معارف جديدة، أو توظيف واستخدام تطبيقات المعارف الاجتماعية المحصلة، ومن ثم الإسهام في عملية التراكم المعرفي.

والجدير بالذكر كما يرى "عبد الباسط عبد المعطي" أن البحث الاجتماعي ليس نشاطًا إنسانيًا عاديًا ، بل هو نشاط إنتاجي يعتمد بالدرجة الأولى على مدخلات متمثلة في مشكلات وقضايا تواجه المجتمع، تقوم على دراستها مؤسسات مختلفة ترصد لها الميزانيات والتمويل ، ومصادر بشرية متمثلة في الكم الهائل من العاملين في نطاق البحث العلمي الاجتماعي من خلال المراكز البحثية والأكاديمية

للبحث العلمي الاجتماعي[8] .

ولكن ....فأن مع الفجوة والهوة الكبيرة – في الدول النامية– بين الباحثين الاجتماعيين وصانعي السياسة ؛ وهى الفجوة التي تتميز بوجود علاقة نوعية متأزمة خصوصًا في عملية التواصل ترجع إلى عدد من العوامل والخطوط الفاصلة ؛ التي تعتبر مناطق للصراع القيمى .

ومع كل ذلك فإن العلاقة لا تزال غير واضحة المعالم ، كما أن القنوات غير مهيأة بينهم رغم وجود بعض الخبرات والتجارب الإيجابية الفعالة ولكنها قليلة، ولا تقع مسئولية هذه العلاقة على عاتق متخذ القرار فقط ، لكنها مسئولية مشتركة بين طرفي العلاقة ، ويضاف إلى ذلك وجود تحديات واقعية ومعرفية تتمثل في تقلص دور الدولة في مصر الآن في أداء بعض الخدمات الاجتماعية بالمعنى العام ، والبحث الاجتماعي بصفة خاصة ، وكذلك دخول عدد من الهيئات الإقليمية والدولية إلى مجال البحث الاجتماعي في مصر، وتغير أجندة البحوث الاجتماعية في مصر الآن من حيث الموضوعات والأهداف ، مما يؤثر على شكل وجوهر البحث العلمي الاجتماعي ودوره في المجتمع ، والأهم من ذلك توفير الإمكانات والمناخ اللازمين لرعاية البحث العلمي عمومًا .

ولقد اهتم الباحثون الاجتماعيون بدراسة العمليات الكاملة التي يستخدمها صناع السياسة الاجتماعية في حل المشكلات الاجتماعية والدقة المنهجية، والأخذ في الاعتبار الظروف المجتمعية التي تحيط بصناع القرار، وليس معني ذلك التقرب إلي هذه النخبة أو الصفوة، ولكنها خطوة نحو تبصير المخططين والمشرعين للجانب الاجتماعي عند وضع سياساتهم الاجتماعية [9]

ولاشك أنه مما يعين أجهزة الدولة ومؤسساتها في أداء رسالتها لتحقيق التقدم والتنمية في أي مجتمع هو وجود البحوث العلمية المتنوعة التي تساعدهم علي وضع أيديهم علي المشكلات الملحة وأسبابها ، فمثل هذه البحوث هي التي توجه كافة جهود التنمية ، وترشدها إلي الطريق الصحيح ، وهي التي تلقي الضوء الكافي علي أكثر المجالات احتياجًا بما يحقق الفائدة القومية المرجوة .

ولما كان الهدف العلمي للبحث الاجتماعي هو إثراء العلم الاجتماعي بالحقائق وإثراء النظريات الاجتماعية فإن وضع تطبيقات العلم الاجتماعي في خدمة المجتمع وتفعيلها أصبح ضروريًا لتحقيق التقدم والقوة والتنمية في المجتمع ، وكشف جوانب مشكلات المجتمع والتنبؤ بها ، ووضع أنسب الحلول لأهم المشكلات المجتمعية الهامة ، فالبحث النظري لا ينفصل عن العمل التطبيقي وهما وجهان للعلم الاجتماعي ، فكلاهما يساعد في حل المشكلات ، والتحكم في ظواهر الحياة وتحقيق التطور والتنمية الاجتماعية[10].

وهنا يجب التأكيد كثيرا على أن العلم الاجتماعي يمثل دورًا هامًا في

خدمة التنمية الشاملة حيث يقوم بالمعاونة علي ترشيد القرارات في رسم خطـــط التنمية ، وكذلك القرارات البديلة ، وبيان جدوى كل منهما حتى يتسنى للســـلطة السياسية تحليل القرارات البديلة ، وبيان جدوى كل منهما ؛ حتى تساعد السلطة في اتخاذ القرار علي أساس المعلومات والبيانات ، وبالتالي وضع استراتيجيات التنمية بعيدة المدى(11).

لكن تقدير الاستفادة من المعارف السوسيولوجية لا يتم عفويًا ، وإنما يقوم على منهجية تمكن من الكشف عن كيفية استخدام أنماط معينة مـــن المعلومـــات والنتائج البحثية في عملية اتخاذ القرار، وهناك طرق متعددة في توظيف واستخدام المعرفة الاجتماعية ؛ فقد يعتمد عليها كأدوات أو وسائل لحل المشكلة ، أو تستخدم كمصدر للتبصير والإرشاد في فهم وتفسير المشكلة .

وتمثل قضية الاستفادة والتطبيق للمعرفة السوسيولوجية المنتجة أهم عائق أمام البحث الاجتماعي ، وخصوصًا من خلال متخذي القرار في وضع السياسات الاجتماعية الرشيدة في المجتمع ، والنابعة أساسًا من خلال هذه المعرفة .

في ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث الراهن من خلال تساؤل رئيسي مؤداه "ما هي الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع ؟".

وهذا الطرح السابق ينتج عنه مجموعة من التساؤلات تتطلب الإجابة عنها إجراء مناقشة نظرية بهدف تحديد أبعاد الموضوع في أدبيات العلم الاجتماعي ثم الانتقال إلى رصد الواقع الميداني في المجتمع المصري .

ثانيا : أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

استنادا إلى ما تقدم فان الهدف الأساسي للبحث الراهن يتمثل في : تحليل الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع على عينة من المشتغلين بالعمل الاجتماعي ، وذلك بهدف الوقوف على مدى انعكاس الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع علـــى المشتغلين بالعمل الاجتماعي .

وتحت هذا الهدف العام وضعت الدراسة بعض الأهداف الفرعية، وهى كالتالي :-

1- التعرف على مدى وعى المشتغلين بالاستعانة بقواعد العلم الاجتماعي في ممارسة العمل الاجتماعي .

2- التعرف على تأثير الإعداد العلمي في تطبيق قواعد العلم الاجتماعي(المنهج – النظريات) للمشتغلين بالعمل الاجتماعي .

3- التعرف على طبيعة العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية والعلم الاجتماعي .

4- التعرف على دور الدولة في تفعيل الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع في وزارة الشئون الاجتماعية .

ولكي يتم تحقيق الأهداف السابق ذكرها وضعت الدراسة تساؤلا عاما تمثل في "ما هي الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع ؟ " وقد جاءت تساؤلات البحث الفرعية على النحو التالي :

1) هل يمارس المشتغلين بالعمل الاجتماعي قواعد العلم الاجتماعي ؟ و إلى مدى يمارسون هذه القواعد ؟ و ما هي مؤشرات هذه الممارسة ؟ .
2) هل الإعداد الأكاديمي كاف لممارسة العمل الاجتماعي بإتباع قواعد علم الاجتماع ؟ وما هي طبيعة الممارسة ؟ ومجالاتها ؟ وهل هناك قنوات اتصال بين الوزارة وأقسام علم الاجتماع ؟.
3) إلى أي مدى تمثل وزارة الشئون الاجتماعية مجالا تطبيقيا لعلم الاجتماع ؟ هل هناك علاقة متبادلة بين وزارة الشئون الاجتماعية وعلم الاجتماع ؟ ماهى طبيعة العلاقة بينهم ؟ وما هي مجالاتها التطبيقية ؟ .
4) ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق قواعد علم الاجتماع ؟ وما هي كيفية التغلب عليها و ما هي الرؤى المطروحة لزيادة التواصل بين الوزارة وأقسام علم الاجتماع ؟ .

ثالثا :- المدخل النظري للدراسة :

لقد انشغل كثير من علماء الاجتماع الأوائل – وخصوصًا جين أدامز وجورج هربرت ميد– انشغالاً تامًا بالإصلاح الاجتماعي حيث رغبوا في أن تكون نظرياتهم ونتائجهم ذات صلة وثيقة بصناع السياسة وبحياة الناس بصفة عامة ، وهو ما يدخل في إطار علم الاجتماع التطبيقي واستخدام علم الاجتماع في التطبيقات العملية على السلوك الإنساني والتنظيمات ، والهدف من ذلك هو المساعدة في حل المشكلات الاجتماعية .

ويؤكد علماء الاجتماع أن وظيفة العلم الاجتماعي الأساسية هي البحث العلمي والتنظير ، وترتبط هاتان الوظيفتان ارتباطًا عضويًا، وتشكلان وحدة متكاملة ، فالاتجاه التطبيقي دون النظري يفقد علم الاجتماع دعائمه النظرية ويبعده عن دوره التوجيهي في استطلاع آفاق التطور الاجتماعي ، فالبحث العلمي الاجتماعي ليس ترفًا بل هو إثراء للنظرية والتطبيق، وتمثل المعرفة الاجتماعية أساس تطور علم الاجتماع، وتتسم بأنها تراكمية ومتطورة ، وتعد البوصلة التي توجه البحث العلمي الاجتماعي [12] .

وربما كانت دراسة رايت ميلز عن الخيال السوسيولوجى من أبرز الدراسات التي تزود الباحثين بما يسمح لهم بتصحيح مساراتهم العلمية ، وإدراك مشكلات مجتمعهم وأبعادها الواقعية ، فالخيال السوسيولوجي الذي دعا إليه رايت ميلز أكثر إفادة وإثراءً للوعي الذاتي ، فهو يعنى القدرة على الانتقال من التحولات اللاشخصية والتحولات الذاتية للباحث الاجتماعي إلى أكثر السمات قربًا والتصاقا

بالذات البشرية، وتمكن هذه الطريقة الباحث الاجتماعي من تأمل العصر الفكرى الذي يعيشه ، والوقوف على أهم المشكلات التي يعانى منها الإنسان والإسهام بدور حقيقي في المجتمع الذي يعيش فيه [13].

ويوجه رايت ميلز الاتجاه نحو ضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة في الدراسة السوسيولوجية؛ بحيث يكون تركيز الباحث موزعًا على مستويات ثلاثة: هي الإنسان والمجتمع والتاريخ ؛ فالمشكلات الأساسية التي يعانى منها الناس نتاج مشكلات البناء الاجتماعي العام، وهما يرتبطان بمشكلات التاريخ ، ولقد أكد رايت ميلز أن أزمة علم الاجتماع الغربي ترجع إلى عزوفه عن الاهتمام بدراسة المشكلات والقضايا العامة، والاستغراق في تناول القضايا الجزئية والهامشية بحجة تبنى مفهوم الحياد الأخلاقي ؛ مما أبعد علم الاجتماع الإمبريقى عن إدراك المشكلات الاجتماعية الحقيقية .

ويرى رايت ميلز أن الاهتمام المبالغ فيه بالإجراءات المنهجية والنظرية يفرغ الدراسات الاجتماعية من محتواها الحقيقي ، فيجب تحقيق التوازن بين الجانب الميداني والنظري ، والتعامل مع الظواهر في السياق الاجتماعي المحيط ؛ بحيث يثرى ذلك العلم الاجتماعي ويجعله يتوافق مع العصر، ويولى اهتمامًا بالمجتمع وما يعانيه من مشكلات كبيرة .

وفى هذا السياق ظهرت عدة نظريات تهتم بهذا الاتجاه، أهمها نظرية المجتمعين والانتفاع المعرفي ونظرية نماذج استخدام المعرفة، ونماذج الآن .ج جانيون ، وهم من أكثر النظريات انتشارا في التراث والأدبيات التي تهتم بتفسير الفجوة في العلاقة بين الباحث الاجتماعي وواضع السياسات . وفيما يلي إطلالة سريعة على هذه النظريات :-

1- نظرية المجتمعين والانتفاع المعرفي : وهى ما تعرف بنظرية (ناتهان كابلان) "Caplan , N."

وملخص هذه النظرية أن القائمين برسم السياسات وصنع القرار والمشتغلين بالبحث الاجتماعي يمثل كلاً منهما مجتمع قائم بذاته له أولوياته واهتماماته وطرقه الخاصة في التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجهه ، وأن هناك فجوة تفصل بين القائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار .

وتؤكد هذه النظرية علي أنه يجب أن يعطي علماء الاجتماع أهتمامًا أكبر لنظريات الانتفاع المعرفي ، والتي تؤكد وجود نقص في التفاعل بين العلماء وواضعي السياسات ؛ وهو السبب الرئيسي لعدم الانتفاع. كما تشير إلي ضرورة وجود علاقة تبادلية بين منتجي المعلومات الاجتماعية ومستخدميها في مراكز صنع السياسات ، ولكن المشكلة تبدو في تحقيق تفاعل بناء من هذا النوع ، والذي يتطلب بالضرورة قيمًا وأبعادًا أيديولوجية ، كما يتطلب أبعادًا فنية تكنيكية [14]. ويري

كابلان أنه يوجد شكلين من الاستخدام هما :

أ- الاستنفاع الذرائعي Insrumntal Utilization

ويشير كابلان إلي أن استخدام واضعي السياسة لهذه المعرفة المنتجة يكون لغرض معين ومحدد بتفويض من صناع القرار ، وهذا النظام يمثل رد الفعل المباشر لنظام الانتفاع الخاص بالمؤسسة التنفيذية تجاه بعض السياسات العامة ، لكن كابلان أشار أن هذا الشكل من الاستخدام يسفر عن تصور للحقيقة ضيق جدًا ، وغير قادر للتعامل مع القضايا العمومية للسياسات .

ب - الاستخدام المفاهيمي Conceptual Utilization

وهو يشير إلي اعتماد قضايا السياسات العامة علي استخدام المنتج البحثي الاجتماعي بشكل عام فمسئولي المستويات العليا انتقائيين، فهم يختارون من العلم الاجتماعي ما يناسب توجهاتهم ، فهم يطبقون المعرفة بضيق أفق في التفكير ، ولكن على الرغم من هذا فأن المنتج البحثي الاجتماعي استخدم كمصدر من المصادر المتعددة المستخدمة لتشكيل تلك السياسات والقرارات الهامة ، ويعتبر ذلك أفضل للقرار السياسي من حيث التنفيذ بدلاً من اعتماده علي مصدر واحد[15]

2- نظرية نماذج استخدام المعرفة :

اهتم عدد كبير من الباحثين الاجتماعيين من حيث التأكيد علي مقولة الفجوة بين الباحثين من جهة ، وصناع القرار من جهة أخري ، ولقد اتفق عدد كبير منهم علي أن العلاقة بينهم علاقة جدلية تؤثر كل منهما في الآخر ، ولابد أن تعتمد علي عمليات النقد المستمرة في كل من الاتجاهين .

ويقترب جينز برج مارك Gins Burg ، مما طرحه "كابلان" سابقًا علي التأكيد علي صور الاستخدام والاستفادة ، ويناقش في مقال هو وآخرون نظرية نماذج استخدام المعرفة بواسطة صناع القرار ، وتتمثل هذه النماذج كالآتي[16] :-

النموذج الأول الاستخدام الذرائعيInstrumental Utilization :

وهو نموذج يتجه مباشرة إلي استخدام المعرفة في صناعة القرارات، وله مظهرين ؛ هو أنه يقوم علي استخدام البحث النظري ، ثم البحث التطبيقي ، ثم استخدام المعرفة في حل المشكلات الاجتماعية .

النموذج الثاني :الاستخدام المفاهيمي Conceptual Utilization :

وهو عبارة عن استخدام المنتج البحثي الاجتماعي بجانب الخبرة والرؤية السياسية ، وآراء الفاعلين في صناعة القرار ، ويعرف ذلك بالنمط التفاعلي ، أما ثقافة صناع القرار أنفسهم فإنها تتشكل من خلال المصطلحات والثقافة الاجتماعية في المجتمع فيما يعرف "بالنمط التثقيفي".

النموذج الثالث :الاستخدام الاستراتيجي للمعرفة Strategic Use of Knowledge:

ويرتبط هذا النموذج بتحديد الاستفادة من المنتج البحثي وله ثلاثة أشكال ويتمثل في :-

أ- الشكل السياسي : ويستخدم المنتج البحثي بشكل انتقائي لدعم وتأييد أوضاع سياسية محددة سلفًا تتعلق بصناعة القرار .

ب - الشكل التكنيكي : ويستخدم المنتج البحثي هنا من أجل تعزيز وزيادة مصداقية صناع القرار .

ج- الشكل الإنمائي : ويستخدم هذا الشكل في نشر القرارات السياسية ، والتحكم في تنفيذ القرارات ، ومساعدة الأفراد البعيدين عن عملية صناعة القرار[17].

3- **نماذج "الآن .ج جانيون"** :-

يشير " الآن .ج جانيون " إلى وجود أربعة نماذج تفسيرية توضح العلاقة بين العلوم الاجتماعية والسلطة كلها تقع تحت منظور العلاقة بين المعرفة والسلطة ، وفيما يلي عرض لهذه النماذج الأربعة [18] :-

أولا : النموذج العقلاني :- ويصور النموذج العقلاني علماء الاجتماع كجزء لا يتجزأ من العملية السياسية ، وترجع أهميته لدى متخذ القرار ، سواء داخل الدولة أو خارجها إلى أنهم يمتلكون معارف متخصصة يمكن أن تطبق على ما يتصل بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مشكلاتها .

ثانياً : النموذج التنويرى :- ويرى هذا النموذج أن العلوم الاجتماعية وما تحتويه من معارف ومعلومات وبيانات لها تأثير لا ينكره أو يتجاهله متخذ القرار رغم صعوبة معرفة نسبة وحجم هذا التأثير .

ثالثاً : النموذج التاريخي المقارن :- ويتجه هذا النموذج للنظر إلى العلاقة بين الباحثين الاجتماعيين و رجال السلطة وفق ظروف كل دولة على حدا فالعلاقة ليست منفصلة بينهم بل هي علاقة عضوية تاريخية متغيرة مع الزمن وتختلف من دولة لأخرى .

رابعاً: النموذج السوسيولوجي :- ويركز هذا النموذج على السلوك المهني للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، وتفاعلها مع الجماعة السياسية ، فعلماء الاجتماع يعتبرون من خلال هذا النموذج مبدعين لنظم وسلع فكرية وينظرون إلى إعداد السياسات العامة والاجتماعية على اعتبار أنها أسواق فكرية محتملة .

وبناءً على هذا الإطار النظري والفكري السابق ، والذي سوف يكون المدخل النظري في التحليل المنهجي لهذه الدراسة وهو ما سوف تسفر عن الدراسة الميدانية ، فتعدد المشكلات وتنوعها في المجتمع المصري يحتاج إلى منهج تحليلي ثقافي شامل يأخذ في اعتباره الخصوصية الثقافية لكل مجتمع ؛ حتى تستطيع المعرفة السوسيولوجية المساهمة في تطوير المجتمع المصري بفاعلية وكفاءة في

ترشيد السياسات الاجتماعية ، وبالتالي مواجهة مشكلات المجتمع المصري عن طريق تفعيل الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع للممارسين والمشتغلين بالعمل الاجتماعي .

رابعا: الدراسات السابقة :-

من المؤكد أنه يوجد عدم اهتمام واضح بتشخيص الدور المجتمعي التطبيقي والوظيفي للبحث الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري ، بالرغم أن الهدف والوظيفة الرئيسية لعلم الاجتماع يتمثل في نوعين من الأهداف والوظائف : هدف ووظيفة علمية : تختص بإرساء قواعد العلم والعمل علي تقدمه ، وتوفير فهم علمي للواقع الاجتماعي ، أما الهدف والوظيفة الأخرى فتتمثل : في الوظيفة الاجتماعية ، والتي تتحقق بالإسهام في رفع الوعي التنموي للإنسان ، وتأثير هذا الوعي في المجتمع عن طريق مواجهة المشكلات المجتمعية [19].

وسوف يتم الآن عرض أهم الدراسات التي ناقشت العلاقة بين جدوى المعرفة السوسيولوجية ورسم السياسات الاجتماعية من قبل صناع القرار، وهي دراسات تناولت جدوى المعرفة السوسيولوجية من خلال منظور تطبيقات العلم الاجتماعي ، والسياق الاجتماعي المستفيد [20]، وعلاقته بالسلطة ، وتطبيق هذه المعرفة ، واتخاذها كقاعدة لرسم السياسات الاجتماعية ، وصناعة القرار ، ومرددوها على الممارسين للعمل الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري.

ويمثل استخدام وتطبيق هذه المعرفة مسألة تشغل بال الدوائر العلمية العالمية ، حسبما تجلي ذلك من خلال الفاعلية الدولية التي أعرب عنها بصفة خاصة المؤتمر العلمي لليونسكو في بودابست عام 1999 [21] ، والذي شهد إقرار "إعلان العلوم واستخدام المعرفة العلمية" ، وقد سارت علي نفس الدرب منتديات دولية أخري ، ووطدت هذا الالتزام الرئيسي مثل " المؤتمر الدولي لبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية " حول العلوم الاجتماعية وسلامة الحكم عام 2000 [22]، والمائدة المستديرة التابعة لنفس هذا البرنامج ، وكان بعنوان "الروابط والصلات بين البحوث الاجتماعية والسياسة" عام 2001[23].

وتنقسم دراسات هذا المحور إلي :

أ- دراسات عالمية :

1) دراسة استخدام المعرفة الاجتماعية في مجال سياسة الهجرة بجمهورية التشيك "زدينيك أوهيريك" [24]:

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين نتائج البحوث الاجتماعية والتي تمت في قسم الدراسات الاجتماعية بمعهد الأثنولوجيا [25]بأكاديمية العلوم بجمهورية التشيك

وبين مجال صنع القرار السياسي ، وكانت تناقش قضايا الهجرة ، وتتناول هذه البحوث [26] قضايا خاصة بالنزوح من جمهورية التشيك إلي بلد أجنبي بهدف الاستيطان فيه، واللجوء السياسي من جمهورية التشيك إلي الخارج، والتي تمول من خلال وكالات مانحة ، أو تمول مباشرة من خلال هيئات صنع القرار بجمهورية التشيك .

هذا وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء علي الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ربط متطلبات ومنطق البحث الاجتماعي الأساسي مع احتياجات صناع السياسة ، واتخاذ القرار السياسي .

وتم استخدام منهج دراسة الحالة علي المنتج البحثي في مجال الهجرة بالإضافة إلي المنهج الوصفي التحليلي .

وأشارت نتائج الدراسة إلي العديد من الطرق الناجحة لمؤسسات أسمتها بمؤسسات "مد الجسور"[27]، مثل الوكالات المانحة، والمجالس العلمية، واللجان المشتركة ، وهي مؤسسات تعكس الاحتياجات المتبادلة للبحث الاجتماعي والهيئات السياسية ، وتسمح للمعرفة السوسيولوجية والخبرة الأكاديمية ، بالإضافة إلي التأثيرات الفكرية والثقافية بأن تؤثر فاتخاذ القرار السياسي .

وتؤكد الدراسة علي نتيجة هامة هي أن شكل الاتصال بين الباحثين الاجتماعيين وصناع القرار السياسي يكون له أهمية كبيرة نظرًا لأن مد الجسور الفعال يتطلب أن تكون المعرفة العلمية قابلة للاستخدام بقدر المستطاع في صنع السياسة، وأنه ينبغي علي المسائل المثارة من جانب صناع القرار أن تأتي في صيغة ملائمة بحيث يكون العلماء قادرين علي الرد عليها .

كما تؤكد الدراسة علي نتيجة هامة كانت قد توصلت إليها دراسة أخري في جمهورية التشيك ودارت هذه الدراسة حول المعرفة السوسيولوجية وصناعة القرار السياسي[28]، وهي أن الإسهام المحدد للباحثين الاجتماعيين في عملية صنع القرار هو إدخال الطابع الإنساني علي هذه القرارات فقط ، بالإضافة إلي تزويد متخذي القرار بالحوافز المنهجية، وإتباع مصادر لهذه المعرفة الاجتماعية كوسائل الإعلام ، والتقارير، والكتب العلمية .

** وأخيرًا هذه الدراسة هامة جدًا لأنها تهدف إلي تقويم عدد من آليات البحث الاجتماعي ، وعلاقته بصنع السياسات العامة (الاجتماعية).

2) دراسة استفادة السياسات الاجتماعية من نتائج البحوث الاجتماعية في الكاميرون "تشارلي مبوك"[29]:

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء علي الحالة القومية لاستخدام المعرفة العلمية لدولة الكاميرون من خلال اعتماد صانع القرار وواضع السياسات الاجتماعية علي البحوث الاجتماعية .

وقد تناولت هذه الدراسة النشأة التاريخية للبحث الاجتماعي في الكاميرون من خلال الزاوية العلمية ، وأوضحت أن الموضوعات والمواد والاهتمامات التي انكب عليها الباحثون الغربيون في أعمالهم [30] ظلت علي مدي طويل قاصرة علي الاستجابة لمصالح الاستعمار والمصالح الإدارية والاقتصادية للسلطة الاستعمارية ، فعلي حين كانت هناك بحوث عن الكاميرون وعن الشعب الكاميروني ، إلا أنه لم يكن هناك باحث كاميروني واحد .

وبتأسيس " جامعة الكاميرون " قام أوائل الباحثين الوطنيين بأداء أعمالهم البحثية بغية أن يحصلوا علي مؤهلات أكاديمية بعيدا عن واقع الحياة العامة والاجتماعية ، وأبعدت هذه النظرة البحث العلمي الاجتماعي في الكاميرون عن الواقع الفعلي للحياة الاجتماعية .

ومن جهة أخري كان صانعو السياسة يفصحون عن تشككهم وارتيابهم في نتائج الأبحاث ، تلك الأبحاث التي تم تأثيمها لأنها تلقي الضوء علي بعض الجوانب المظلمة في الحياة العامة .

وتهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي الحالة القومية لاستخدام المعرفة العلمية لدولة الكاميرون من خلال اعتماد صانع القرار وواضع السياسات الاجتماعية علي البحوث الاجتماعية .

وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلي المنهج التقييمي وكذلك المنهج الإحصائي .

هذا وقد استندت هذه الدراسة علي استبيان أجري علي عينة قوامها 200 شخص من الباحثين وصناع القرارات والهيئات الراعية ، ثم استكمل بإجراء مقابلات شخصية .

وأظهرت نتائج الدراسة تباينًا واختلافًا كبيرًا في الأحكام بين الباحثين وصناع القرارات والهيئات الراعية للأبحاث ، فيما يتعلق بالممارسات الراهنة والاستخدام المنشود ، وتعكس هذه الاختلافات انعدام العلاقة أو الصلة بين الهموم الأكاديمية وصناعة السياسة ، وبالتالي يفصل بين المشكلة وتنفيذ الحل. ودعمت النتيجة النهائية لهذه الدراسة في عدم الاستفادة الكافية من بيانات ومعلومات البحوث العلمية في السياسة العامة .

و قدمت هذه الدراسة صورًا وأشكالاً مؤسسية لتشجيع النزعة الأكاديمية للمعرفة الاجتماعية ، علي أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات أو المتطلبات العلمية للهندسة الاجتماعية ، ومواجهة المشكلات الاجتماعية .

** هذا وقد خلصت الدراسة إلي عدد من النتائج الهامة منها ما يخص معوقات تطبيق البحث الاجتماعي في صنع السياسات العامة ، ومنها ما يخص المعوقات الخاصة بالقنوات الرسمية الراعية للبحث الاجتماعي خاصة أن هذه الدراسات

لدولة من دول العالم الثالث وهي متشابهة الخصائص مع خصـــائص المجتمـــع المصري .

3) دراسة " تأثير البحوث الاجتماعية علي سياسة التعليم والإصلاح في الفلبين" "فرجينيا ميرالاو"[31]:

وتتناول هذه الدراسة تأثير البحوث الاجتماعية علـــي سياســـة التعلـــيم والإصلاح في الفلبين ، من خلال الاهتمام بالسياق الاجتماعي والسياسي لصـــنع القرار في مجال التعليم ، وعلي الآليات المستخدمة لنشر نتائج البحوث ، ووضعها تحت سمع وبصر كبار صانعي القرار .

وتم استخدام المنهج التقييمي ومنهج دراسة الحالة . وقد اشتملت عينـــة الدراسة علي ثلاث دراسات كبري في مجال التعليم بـــالفلبين ، وتمثلـــت أدوات الدراسة في استخدام أداة دراسة الحالة وصحيفة تحليل المضمون .

أكدت الدراسة علي وجود صعوبات مثل : البيروقراطية التعليمية والنظم غير الملائمة لعملية الدراسة ، والإصلاح البنيوي ، بالإضـــافة إلـــي التحـــول الاقتصادي الذي أدي إلي تغييرات عميقة ، ولذلك كانت هناك حاجة كبيرة لإنتاج معلومات لعلم الاجتماع تكون وثيقة الصلة به ، وقابلة للاستفادة منها ، من أجل تحقيق أهداف سياسية فعالة ومستنيرة .

وهذا النقصان في الترحيب بالسياسة المرتكزة علي البحوث [32]، يؤدي إلي عرقلة التقبل الكامل، والتنفيذ لإجراءات الإصلاح المقترحة والمستقاة مـــن البحوث الاجتماعية .

وفي النهاية تؤكد الدراسة علي أن البيئة الاجتماعية لسياسة التعليم قـــد أصبحت معقدة علي نحو متزايد ، وذلك لأن المتطلبات التعليميـــة للمجتمعـــات المعاصرة آخذه في النمو والتزايد ، لذلك فالحاجة كبيرة لإنتاج معلومات علميـــة اجتماعية ملائمة، وقابله للاستخدام ، فمازال الأمر يتطلب المزيد من البحـــوث ، ويتطلب تكاملاً أفضل في البحوث.

** هذا وتمثل هذه الدراسة نموذجًا تحليليًا يقدم ويقترح أشكالاً لإصلاح النزعة الأكاديمية الاجتماعية للبحث الاجتماعي عن طريق إزالة المعوقات التي تواجهه .

== وفي النهاية وبعد عرض هذه الدراسات العالمية يمكن التأكيد على أن القضية ليست مجرد تحويل المعرفة إلي عمل خالص ، ولكنها تتمثل في إيجاد ترتيبـــات عملية رغم تفاوتها في الشكل المؤسسي ، فالعلاقة بين علماء الاجتماع وصـــناع القرار هي عملية من التفاوض الدائم والمستمر بينهم مع وجود عدد من الاهتمامات والأهداف المشتركة ، وخاصة أن شكل الاتصال تكون له أهمية كبيـــرة ، ومـــد الجسور الفعالة يتطلب أن تكون المعرفة العلمية من النوع الذي يمكن لمتخـــذي القرار استخدامه[33].

== وبعد هذا الاستعراض لهذه الدراسات التي تؤكد علي الدوران الواسع للمعرفة الاجتماعية ، ودعم الصلة الوثيقة بصانع السياسة ، وتعزيز الوضع الاجتماعي، سوف نستعرض الآن بعض الدراسات المحلية، والتي أكدت علي هـذا المعنـي والاتجاه .

ب- الدراسات المحلية :

1) دراسة تطبيقات علم الاجتماع في مصر "هدي مجاهد"[34]:

تعد من الدراسات القليلة التي تناولت معالم تطبيقات علم الاجتماع فـي مصر ، وقد اهتمت بتحديد الوضع التطبيقي لعلم الاجتماع ، والاستفادة العلمية من المعارف العلمية .

ولقد وضعت الدراسة عدة تساؤلات وهي :

هل العلم الاجتماعي علم أكاديمي أم أكاديمي تطبيقي ؟ ماهو الدور الذي يلعبه العلم الاجتماعي من خلال ما يقدمه من معارف سوسـيولوجية ؟ مـا علاقـة العلـم الاجتماعي بالسلطة ؟ ما صور الاستفادة وعدم الاستفادة ؟ .

وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلي منهج دراسة الحالة .

وقد تحدد المجال البشري بجمهور البحث وتضمن نموذجين :-

الأول: وتضمن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومعهد التخطيط .

الثاني: وتضمن وزارة القوي العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية .

وقد تحددت عينة الدراسة بمجموعة من المشتغلين المتخصصين في مجال علم الاجتماع في هذه المؤسسات البحثية والاجتماعية في الفترة ما بين 1981 وحتى عام 1996 ، واعتمدت الدراسة علي أداة دراسة الحالة كأداة رئيسية لها .

ولقد انتهت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها نتائج :

1 -أن تحديد وضع علم الاجتماع التطبيقي في المجتمع المصري لازال في حاجة إلي المزيد من الدراسات للكشف عن أبعاده المتباينة ومحدداته ، خاصة فـي ضوء تعدد المجالات والموضوعات .

2 -أن علاقة الباحث العلمي الاجتماعي ، سواء كان فردًا أو هيئة أو مؤسسة علمية بمتخذ القرار لاتزال علاقة غير واضحة ، فالقنوات غير مهيأة لتحقيق التواصل بين ما يقدم من إنتاج معرفي وبين الاستفادة الحقيقية منه .

3 -أن المشتغلين بالعلم الاجتماعي (الباحثين العلميين في المؤسسات الأكاديمية والمشتغلين في الهيئات والدوائر الحكومية) عليهم مسئوليات جسام لإثبات أهمية وجدوى العلم الاجتماعي للمجتمع من خلال ما يقدمونه من معارف اجتماعية تفيد عند صياغة السياسات الاجتماعية[35].

4 -من المفيد الأخذ بنظام (القائم بالاتصال) علي مستوي الهيئات والوزارات والمؤسسات ، حتى يتم تحقيق التواصل بين المجتمع العلمي الأكاديمي والمجتمع العلمي التطبيقي .

والجدير بالذكر أن " هدي مجاهد" أكدت في دراسة أخري [36]، أن تطبيق المعرفة السوسيولوجية مرتبط ارتباطا كبيرًا بأخلاقيات الباحث ، ومسئوليته العلمية والأخلاقية عند أداء أدواره البحثية ، وعند تقديم نتائج علمية للتطبيق والاستخدام ، وكمساهم في تطوير المعرفة العلمية ، و أخيرًا يمكن القول أن النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة تعزز من قيمة البحث الحالي الذي يسعي إلي تقويم تطبيق المعرفة السوسيولوجية وأهميته في مواجهة مشكلات المجتمع .

2) دراسة الدولة وواقع البحث العلمي الاجتماعي في المجتمع المصري "محمد محيي الدين كيلاني"[37] :

وهي من الدراسات الجديرة بالوقوف عندها ، إذ تمثل محاولة للتعرف علي دور البحث الاجتماعي بما يحويه من معلومات وبيانات في ترشيد السياسات الاجتماعية داخل المجتمع المصري .

وتهدف الدراسة إلي التعرف علي طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات رسم السياسات وصنع القرار ، والتعرف علي دور البحث الاجتماعي كمكون من مكونات أو مدخل من مدخلات تشكيل السياسات وصنع القرار .

واعتمدت الدراسة علي تساؤل رئيسي مؤداه إلي أي درجة تسهم نتائج البحث الاجتماعي بما تحويه من معلومات وبيانات في ترشيد السياسات الاجتماعية ، وصنع القرار داخل المجتمع المصري ؟ .

وتم استخدام منهج دراسة الحالة بالإضافة إلي المنهج المقارن ومنهج تحليل المضمون .

وقد شمل المجال البشري مجموعة من المتخصصين بالعلم الاجتماعي ومجموعة من التنفيذيين، بالإضافة إلي عدد من القضايا البحثية في مجال التعليم والعشوائيات.

وقد شملت عينة الدراسة حوالي 25 مفردة من المتخصصين بالعلم الاجتماعي وحوالي 11 مفردة من التنفيذيين .

وقد اختتمت هذه الدراسة بعدة نتائج منها :

– لا يمكن القول بأن هناك انفصال تام أو فجوة عميقة تفصل المشتغل بالبحث الاجتماعي براسمي السياسات الاجتماعية وصنع القرار، وإنما العلاقة ليست دائمة ومستديمة .

- المبادرة والرغبة في استخدام نتائج البحث تأتي من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار فهم الذين يأخذون نتائج البحث العلمي متي أرادوا ذلك وإن توافرت الرغبة لديهم .
- تحاول المؤسسات البحثية مد الجسور بينها وبين مؤسسات رسم السياسات عن طريق الندوات والمؤتمرات التي تقيمها ، ودعوة قيادات العمل التنفيذي والتشريعي لخلق نوع من التواصل .
- توجد بعض المعوقات التي تحول دون توظيف هذه المعارف مثل الخطاب العلمي والاعتبارات والقيود السياسية والمعوقات المادية ونوعية البحوث ذاتها وغيرها .

** هذا وعلي الرغم من اقتصار الدراسة الحالية علي تحليل بحوث العشوائيات والتعليم إلا أنها كانت من الدراسات الهامة ، والتي عملت علي إيضاح صورة البحث الاجتماعي بشكل عام ، وعززت من قيمة الدراسة الراهنة لاستكمال تحليل أوضاع المنتج البحثي الاجتماعي بشكل أكبر وإظهار واقتراح توصيات تؤدي إلي استخدام المعرفة الاجتماعية والاستفادة بها في حل المشكلات المجتمعية .

(3) دراسة الأهمية التطبيقية لمنتج البحث الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري "جيهان عبد العزيز سيد"[38]:

تمثل محاولة هامة في التعرف على الدور التطبيقي للبحث الاجتماعي وآلياته في مواجهة مشكلات المجتمع المصري من خلال آراء المتخصصين في العلم وبعض التنفيذيين.

وتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في رصد حالة البحث الاجتماعي وجدواه ومدى فاعليته في مواجهة مشكلات المجتمع المصري .

وقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وأساليب منها منهج المسح الاجتماعي، والمنهج الاحصائى ، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى و التحليلي المقارن ، كذلك اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان وتم استيفائها من خلال المتخصصين في علم الاجتماع بالإضافة إلى استمارة المقابلة ، وتم تطبيقها على عدد 25 من التنفيذيين المهتمين بالبحث الاجتماعي ، وأخيرا تم استخدام دراسة الحالة على بعض المشروعات البحثية الاجتماعية القومية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

1 -اغتراب النشاط البحثي الاجتماعي عن واقع المجتمع المصري ، وعجز عن إحداث تغيير اجتماعي شامل المؤثرة على المواطن في المجتمع المصري .
2 -إن المعوقات الاقتصادية من أهم المعوقات التي تواجه البحث الاجتماعي وتمثلت في نقص التمويل المادي ونقص الميزانيات المرصودة للبحث الاجتماعي .

3 -انتهت الدراسة أيضا إلى أن صنع القرار في المجتمع المصري يتخذ من قبل النخبة الحاكمة ، وانه يتم على استحياء الاعتماد على البحث الاجتماعي ولكن لتبرير القرارات و لشرعنة الخطط المعدة سلفا .

4 -أشارت الدراسة إلى وجود هوة كبيرة وضعف للتواصل بين المتخصصين بالبحث الاجتماعي وبين التنفيذيين ، وذلك بسبب أن النظام السياسي غير مؤمن بالعلم ، ولا توجد آليات فعالة لإلزام الجهات التنفيذية بالتطبيق أو المتابعة من قبل المؤسسات البحثية .

*** وفى النهاية يمكن القول أن هذه الدراسة ألقت الضوء على ضرورة تأسيس قاعدة بيانات ومعلومات اجتماعية ووطنية مع ضرورة وضع إستراتيجية علمية لتطوير البحث الاجتماعي وان تقوم أقسام الاجتماع بكليات الآداب بضرورة دراسة المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية ، مع مراعاة إمكانيات المجتمع المحلى وثقافته .

وبعد هذا العرض السابق لهذه الدراسات السابقة والوقوف على ما انتهت إليه هذه الدراسات من استخلاصات تفيد في تشخيص مشكلة الدراسة المتمثلة في الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع ولقد خلص الباحث إلى ما يلى :

1 -موضوع الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع هو قضية متعددة الجوانب والأبعاد وهى قضية جوهرية منها ماهو خاص بالعلم الاجتماعي وطبيعته وخصائصه ، ومنها ماهو خاص بالسياق السياسي الحاكم وصانع القرار، ومنها ماهو خاص بالسياق الاجتماعي لعلم الاجتماع .

2 -أهمية دراسة الخصوصية الثقافية لعلم الاجتماع في المجتمع المصري ، واهم الخصائص البنائية للمجتمع المصري والمتمثلة في نقص التكامل والتواصل بين القطاعات المختلفة سواء كانت قطاعات بحثية علمية أو أكاديمية أو قطاعات حكومية سياسية ، وبالتالي انعكس ذلك على الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع.

3 -ضرورة الأخذ في الاعتبار طبيعة النظام السياسي وخصائصه والأطراف المشاركة والفاعلة في وضع السياسات العامة والسياسات الاجتماعية الموجهة لحل مشكلات المجتمع المصري .

4 -تكشف الدراسات السابقة عن تشابك وتداخل مشكلات علم الاجتماع في مصر وتطبيقاته وبعض إخفاقاته المنهجية ومن ثم تعقد عملية الاستفادة منه وجدواه في عملية صنع السياسات العامة واتخاذ القرار وتطبق المشتغلين بالعمل الاجتماعي لأهدافه وإجراءاته .

خامسا : مفاهيم الدراسة :

1- مفهوم علم الاجتماع التطبيقي :

ويشير علم الاجتماعي التطبيقي "إلى جميع المعارف العلمية والأفكار والنظريات التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة واقع المجتمعات الحقيقي

باستخدام المنهج العلمي ، وأضافت بذلك تراكمًا جديدًا إلى المعرفة السوسيولوجية بشكل عام والتطبيقية على وجه الخصوص[39]".

كذلك يعرف العلم الاجتماعي التطبيقي "بأنه الدراسة الواقعية لما هو قائم فعلاً في الحياة الاجتماعية ، وترجمته على شكل بحث علمي يثرى علم الاجتماع بنتائج واقعية، ويعزز القضايا النظرية لعلم الاجتماع [40]".

ويؤكد عرض المفهوم السابق لعلم الاجتماع التطبيقي على الدور الذي يلعبه العلم الاجتماعي بالنسبة لكل من النظرية العلمية الاجتماعية من جهة ، والممارسة أو التطبيق العلمي من جهة أخرى ، فنتائج البحث العلمي الاجتماعي تضاف إلى حصيلة المعرفة التي تضمها النظرية الاجتماعية؛ مما يساعد على مزيد من فهم الظواهر الاجتماعية بوجه عام ، وتتضح هنا الصلة العضوية والعلاقة الجدلية بين النظرية والتطبيق حيث يمثل البحث العلمي حلقة الوصل بينهما . مما يؤدى في النهاية إلى إثراء علم الاجتماع وفهم الواقع الاجتماعي للمجتمعات.

أما عن المفهوم الإجرائى لعلم الاجتماع التطبيقي في هذه الدراسة فهو يشير " إلى كل الجهود والمحاولات العلمية والمعارف البحثية الاجتماعية بفروع علم الاجتماع المختلفة التي قدمت من خلال أقسام الاجتماع في كليات الآداب في مصر؛ معتمدًا على المداخل النظرية المختلفة ، والإجراءات المنهجية في علم الاجتماع ، والتي تعمل على إعداد الخريجين وتكوينهم العلمي وتتيح لهم ممارسة الاشتغال بالعمل الاجتماعي من خلال بعض المؤسسات الاجتماعية .

2- مفهوم العمل الاجتماعي :

يمكن تعريف العمل الاجتماعي بأنه " اتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف اجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب استخدامه في المجتمع"[41].

وتعرف أيضًا الأعمال الاجتماعية بأنها سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة برامج ونظم موجهة لتحقيق المساعدات العامة والخدمات الاجتماعية[42].

أما لفظة اجتماعية فهي الخدمات الاجتماعية التي تقدم لتلبى بعض حاجات المجتمع؛ أي التي تشبع وتلبى حاجات الأفراد حتى يمكنها من الاستمرار والبقاء.

<u>ويمكن من خلال عرض مفهوم العمل الاجتماعي إيضاح بعض الاستخلاصات كالآتي:</u>

مفهوم العمل الاجتماعي مفهومًا مركبًا لأنه يتناول أبعادًا وعلاقات وفئات وعمليات وأهداف اجتماعية متعددة ومتشابكة لأنه يرتبط بالظروف الاجتماعية والتاريخية والثقافية والاقتصادية .

يعد مفهوم العمل الاجتماعي مفهوم نسبى من حيث أولوياته وأهدافه وآليات تحقيقها لأن تحديد تلك الأولويات يرتبط بفلسفة النظام الاجتماعي[43]

أما عن المفهوم الإجرائى لمفهوم العمل الاجتماعي في هذه الدراسة :

فيشير إلى المؤسسات التي تنظمها الدولة لتحديد أهداف وشروط ومجالات الرعاية الاجتماعية ، و التي تقنن مسئولية الدولة والفرد في مواجهة المشكلات

الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ، وتوازنها مع الأهداف التنموية الشاملة، كما تسعى إلى تطوير رأس المال البشرى.
وتحددت في هذه الدراسة بوزارة التضامن الاجتماعي
أما عن المفهوم الإجرائى للمشتغلين بالعمل الاجتماعي فيتحدد :
" في بعض الممارسين والمشتغلين في المجالات الاجتماعية المختلفة في مؤسسات العمل الاجتماعي و المتمثلة في هذه الدراسة في وزارة التضامن الاجتماعي ويتميزون بأنهم خريجو أقسام علم الاجتماع بكليات الآداب في الجمهورية .
أما بالنسبة لمفهوم الجدوى الاجتماعية النظري المجرد فبعد الدراسة والاستقصاء لم يجد الباحث في التراث النظري تعريف لمفهوم الجدوى الاجتماعية المستخدم في الدراسة ، ولكن سوف يتم عرض المفهوم إجرائيًا .
3- المفهوم الإجرائي للجدوى الاجتماعية :
يقصد بالجدوى الاجتماعية في هذه الدراسة بعض المعايير العلمية التي تعلمها وتدرب عليها خريجي أقسام علم الاجتماع ، ومدى الاستفادة منها في العمل الاجتماعي بوزارة التضامن الاجتماعي ، وهذه المعايير متعددة منها مثالا وليس حصرًا :
1 -تطبيق المناهج والنظريات السوسيولوجية في الأبحاث الخاصة بالحالات الاجتماعية.
2 -استخدام نتائج البحث العلمي الاجتماعي في تقويم عمل المؤسسات الاجتماعية .

سادسا : الإجراءات المنهجية للبحث :

يتحدد المنهج تبعا لطبيعة الموضوع، وهنا نجد أن المنهج الوصفي التحليلي يتناسب مع طبيعة الموضوع وأهداف هذه الدراسة. ويعتبر هذا المنهج تشخيص علمي قائم في أساسه على وصف الظاهرة بمختلف جوانبها بحيث يعمل على تفسيرها وتقويمها، وهو قادر على إعطاء صورة واضحة عن الظاهرة دراستها والكشف عن عناصرها وأحيانا وصف العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، و تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على الجدوى الاجتماعية لعلم الاجتماع من خلال دراسة حالة للمشتغلين بالعمل الاجتماعي .
و تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية والمقارنة، وقد استهدفت تقرير خصائص وجدوى علم الاجتماع وأهميته التطبيقية في مواجهة مشكلات المجتمع المصري من خلال كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بالعلاقة بين المؤسسات البحثية الاجتماعية والمؤسسات التنفيذية وإيضاح دلالات هذه العلاقة وخصائصها وكشف المعوقات التي تعوق وتحول دون الاستفادة من علم الاجتماع .
وتم استخدام أداة دراسة حالة لعدد(23) مفردة من المشتغلين بالعمل الاجتماعي في وزارة التضامن الاجتماعي لمعرفة شكل وطبيعة الجدوى

الاجتماعية لعلم الاجتماع وكيفية استخدام علم الاجتماع ، وكيفية استخدام علم الاجتماع وتوظيفه من قبل المشتغلين بالعمل الاجتماعي، ويوجد نموذج دراسة الحالة ضمن ملاحق البحث .

أما عن خصائص عينة الدراسة ومجالاتها :

1- المجال البشرى :

سوف تطبق الدراسة في ضوء عينة عمدية من المشتغلين بالعمل الاجتماعي في وزارة التضامن الاجتماعي ومديرياتها في مدينة شبين الكوم، روعي أن تكون ممثلة إلى حد كبير لمجتمع البحث ،وقد تمثل المجال البشرى في مجتمع المشتغلين بالعمل الاجتماعي في مديرية التضامن الاجتماعي في محافظة المنوفية.

وتم اختيار العينة في ضوء بعض الخصائص مثل :-

1- أن يكون من خريجي أقسام الاجتماع بكليات الآداب .

2- أن يكون من الممارسين للعمل الاجتماعي في إحدى مديريات وزارة التضامن الاجتماعي .

2- المجال الجغرافي : تمثل في مديرية التضامن الاجتماعي في مدينة شبين الكوم ،وهى عاصمة محافظة المنوفية .

3 -المجال الزمني : وقد أجريت الدراسة الميدانية خلال شهرين بدأت في أول يناير 2013 ، وحتى نهاية شهر مارس 2013 من نفس السنة .

سابعا : تحليل وتفسير النتائج :

1- وعى المشتغلين بطبيعة قواعد العلم الاجتماعي في ممارسة العمل الاجتماعي :

أفضى تحليل البيانات المستمدة من مناقشتنا لحالات الدراسة حول وعى المشتغلين بطبيعة قواعد العلم الاجتماعي في ممارسة وتقديم الخدمات الاجتماعية إلى بعض النتائج الميدانية منها :

تبين وجود وعى بنسبة جيدة في ممارسة العمل داخل المؤسسات الاجتماعية، وهذا الوعي ملائم ومتوافق بنسبة كبيرة بطبيعة قواعد العلم الاجتماعي ، ومنه : محاولة وضع خطط علمية واستراتجيات لتسيير العمل بالتضامن الاجتماعي، وكذلك الاستعانة بالنظريات الاجتماعية في حل بعض المشكلات الخاصة ببعض الخدمات الاجتماعية حيث تقول احدي الحالات "إحنا بنستخدم علم الاجتماع الخاصة بالمشكلات الأسرية والطلاق في حل بعض المشكلات في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية ونتائجها واضحة " .

أكدت الدراسة الميدانية أن العمل الاجتماعي في المديرية بإداراتها المختلفة وأقسامها المتخصصة يعتمد على استخدام بعض المناهج البحثية، ومنها على سبيل المثال :عمل دراسة حالة على بعض الحالات الاجتماعية الموجودة ؛للتعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف الأسرية بشكل متعمق ودقيق .

ويظهر واضحا من خلال الدراسة الميدانية أن هذا الوعي العلمي

الاجتماعي وخاصة في مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ظهر في الاستعانة ببعض مناهج وأدوات علم الاجتماع ؛ كدراسة الحالة وخاصة في معالجة مشكلات التفكك الاسرى والطلاق، ومن أهمها مشاكل رؤية الأبناء لأولياء أمورهم المنفصلين ودراسة التأثيرات الاجتماعية والنفسية لهذه الحالات ومحاولة حل هذه المشكلات .

انتهت الدراسة الميدانية إلى أن العاملين بالمديريات الاجتماعية يمارسون قواعد العمل الاجتماعي وأدواته من خلال عمل استبيانات مستمرة؛ للعاملين في هذه الإدارات للتعرف على وجهة نظرهم في المشكلات الاجتماعية الملحة ، المؤثرة في المجتمع ، أو المؤثرة في عملهم ، أو من خلال استبيانات أخرى للمستفيدين من هذه الخدمات الاجتماعية ، للتعرف على مستوى رضائهم عن هذه الخدمات ، وفى النهاية تصبح هذه البيانات هي النواة لوضع الخطط الفنية السنوية حتى تكون هذه الخطط واقعية ومعبرة .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "هدي مجاهد" في أن البحوث الاجتماعية الموجهة لبحث مشكلة اجتماعية تطبيقية قد احتلت أهمية متميزة لأنها النموذج الذي يستطيع تحقيق التواصل بين المعرفة الاجتماعية واتخاذ القرار الرشيد ، وذلك لأن تعقد الحياة وتعدد المشكلات أثرت علي نماذج البحوث الاجتماعية وخاصة القومية منها فأصبحت تمثل أهمية كبيرة في رسم السياسات الاجتماعية [44] .

كما توصلت الدراسة الميدانية إلى انه يتم الاستعانة بالخبراء الأكاديميين والأساتذة في مجال علم الاجتماع التطبيقي ؛ من خلال الدورات التدريبية والندوات التي تقيمها إدارات التدريب بالمديرية بالتعاون مع الخبراء الاجتماعيين في المؤسسات الأكاديمية ، والمتمثلة في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنوفية للقيام بعملية التوعية وتنمية مهارات العاملين بشكل مستمر .

ولقد علق بعض أفراد عينة الدراسة على " أن هذه الدورات والندوات تكون غير كافية ، وغير مؤثرة بشكل كبير ، وذلك لوجود عدة أسباب تؤدى إلى ذلك منها : مدة المحاضرات قليلة ومحدودة لا يستطيع العاملين الإلمام بكافة الأمور ، كذلك عدم وجود ميزانيات كافية ،بالإضافة إلى طبيعة العمل التي تحكمها اللوائح والقوانين، مما تكون عائق يمنع الاستفادة المطلقة لهذه الدورات والندوات " .

كما تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود بعض الجمعيات الخاصة بتدريب العاملين، وتنمية مهارات الجهاز الوظيفي من خلال الإدارات الاجتماعية المختلفة ، والمتخصصة بمجالات بعينها مثل: إدارات الأسرة والطفولة ، ومكتب التوجيه والاستشارات الأسرية بالمديرية ، وعن طريق تطوير المشروعات بشكل مستمر داخل هذه الإدارات .

أما عن مصادر وضع الخطة داخل مدرية الشئون الاجتماعية – فقد أكدت الدراسة الميدانية – انها تكون عن طريق عمل ندوات ودورات تدريبية لعدد من العاملين والمتخصصين في المجالات المختلفة لحصر المشكلات الاجتماعية الملحة

، والمؤثرة في المجتمع بشكل كبير، والعمل على وضع حلول وتوصيات لحل هذه المشكلات الاجتماعية من قبل الإدارات الفنية بالمديريات المختلفة على ثلاث مستويات ، المستوى الأول هو : الوزارة ثم على مستوى المديريات ثم على مستوى المديرية في محافظة المنوفية .

ويظهر واضحا من خلال الدراسة الميدانية أهمية التواصل المؤسسي بين بعض الإدارات الاجتماعية لمديرية التضامن الاجتماعي بالمنوفية، وبعض المؤسسات التنفيذية المرتبطة بالمجتمع ومشكلاته مثل : بعض محاكم الأسرة لمحاولة حل بعض المشكلات الاجتماعية بين بعض الحالات قبل وصولها لمرحلة الطلاق .

وأكد عدد من أفراد عينة الدراسة على" أن هناك بعض المجالات التي تحتاج وعى علمي بقواعد علم الاجتماع ولكن بسبب عدم وجود متخصص يقوم بهذا العمل ويعوض عنه بالغير متخصص ، و الذي في اغلب الأحيان يمتلك المشتغل خبرة العمل الاجتماعي وتكون النتيجة أداء شخصي غير موضوعي و ارتجالي غير مخطط على حسب الظروف، وطبقا للمواقف التي تواجه المشتغل بالعمل الاجتماعي " .

2- تأثير الإعداد العلمي الأكاديمي للمشتغلين على تطبيق قواعد العلم الاجتماعي مثل: (المناهج – النظريات) .

أكدت معظم الحالات في الدراسة الميدانية على الأهمية الكبيرة لدور الإعداد العلمي الاكاديمى للمشتغلين ، و إعداد العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية ، وتطبيق قواعد العمل الاجتماعي ، وذلك من خلال التدريب الميداني في مؤسسات الشئون الاجتماعية ، ولكن بشروط وضوابط معينة .

انتهت الدراسة الميدانية إلى أن برامج التدريب الميداني للطلاب تحتاج إلى بعض الأطر والضوابط حتى تحقق الهدف المنشود منها، و يجب أن تقوم حول إتباع قواعد العلم الاجتماعي ، وذلك عن طريق الممارسة الصحيحة والواقعية للعمل الخدمي الاجتماعي ، والتدريب المؤسسي الجيد لكل تفاصيل العمل الاجتماعي ، ومن خلال إتباع النظريات والمناهج البحثية في العلم الاجتماعي ؛ من خلال المؤسسات الأكاديمية ، ولكن يجب أن تكون هذه البرامج مطورة ومستمرة وفى إطار جاد ومنضبط .

وتتفق دراسة "محمد محيي الدين كيلاني" مع نتائج الدراسة الحالية حيث كشفت علي أن أهم العوامل التي يمكن عن طريقها زيادة التواصل بين المؤسسات البحثية والتنفيذية هي اتفاق الفريقين علي قائمة الموضوعات وإشراك التنفيذيين في ورش العمل وأن تكون العينات قومية والتنسيق بين مؤسسات البحث العلمي حتي يمكن تجميع الجهود العلمية وتنظيم العلاقة بين منتج المؤسسات البحثية واحتياجات المؤسسات التنفيذية[45].

ولقد توصلت الدراسة الميدانية إلى أن الإعداد الاكاديمى داخل أقسام علم الاجتماع للمشتغل بالعمل الاجتماعي في المستقبل كافيا إلى حد ما في حدود

النظريات والمناهج، وفى حدود التدريب الميداني ، وحدود الإمكانيات المادية المتاحة في مجال العمل الاجتماعي ؛ من خلال إدارة التدريب الميداني حيث يتم تدريبهم في جميع إدارات المديرية لإكسابهم مهارات العمل الاجتماعي المختلفة، والخدمات الاجتماعية المتخصصة ، ولكنه يحتاج إلى توجيه مستمر ومتخصص .

واتفقت عينة الدراسة على " أهمية التدريب الميداني لطلاب أقسام الاجتماع لرفع كفاءتهم ومعرفتهم بطبيعة ومجال الممارسة ، وزياراتهم الميدانية للمشروعات الخدمية الاجتماعية لمعرفة أساليب العمل الاجتماعي ، والتعامل مع هذه المؤسسات في المستقبل كمشتغل بها "، ولكنها (عينة الدراسة) أكدت على ضرورة تطوير التدريب الميداني من خلال زيادة الوقت المخصص للتدريب ، مع العمل على المتابعة الميدانية من خلال تقارير المؤسسات الاجتماعية المقدمة للأقسام العلمية .

أظهرت عينة الدراسة من المشتغلين بالعمل الاجتماعي وجود قنوات اتصال جيدة بين وزارة الشئون الاجتماعية المتمثلة في مديرية التضامن الاجتماعي بشبين الكوم ، وبين أقسام علم الاجتماع والمتمثلة بكلية الآداب جامعة المنوفية ، وذلك من خلال برامج التدريب الميداني لطلاب هذه الأقسام ، وعن طريق الدورات التدريبية ، وورش العمل ، فهى فعليا جيدة بشكل نسبى ، ولكن تحتاج إلى تفعيل و إزالة المعوقات في هذا المجال .

توصلت الدراسة إلى الاحتياج الشديد لأقسام علم الاجتماع من قبل مديرية التضامن في عدة مجالات بعينها ، وهى على سبيل المثال : مجال التوجيه والاستشارات الأسرية ومكاتب الأسرة والطفولة ، وذلك للإشراف الاكاديمي من قبل أساتذة علم الاجتماع للحالات المترددة على هذه المكاتب ، ولهذا فقنوات الاتصال مفتوحة بينهم بشكل نسبى .

انتهت الدراسة الميدانية أن قنوات الاتصال بين المديرية وبين أقسام علم الاجتماع هي قنوات فعالة وذات جدوى ، ولكنها على المدى القصير، أما على المدى الطويل فهي غير مؤثرة بشكل كافي، وذلك بسبب أن الاتصال يكون عن طريق الدورات والندوات وورش العمل والمؤتمرات ،وبانتهاء هذه الفعاليات لا تكون هناك متابعة جدية لهذه التوصيات والنتائج التي خرجت بها هذه الفعاليات ، مما يؤدى في النهاية إلى عودة المشتغل بالعمل الاجتماعي أسير للوائح المنظمة للعمل الاجتماعي ولا يتحرر من هذه القيود، مما يعوقه في ابتكار وتغيير هذى الممارسات ، لتكون مؤثرة في المجتمع وفى حل مشكلاته.

3- طبيعة وخصائص العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية بمؤسساته والعلم الاجتماعي .

انتهت الدراسة الميدانية إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي من أكثر الوزارات والمؤسسات المجتمعية التي تمثل مجالا تطبيقيا لعلم الاجتماع ، وان العلاقات المتبادلة هي علاقات متعددة ومتشعبة وكثيرة ، نظرا لتعاملها مع العمل الاجتماعي بكل مستوياته ومجالاته وفئاته المستهدفة ، وكذلك بسبب تعامل شرائح

مجتمعية كثيرة مع هذه الإدارات الاجتماعية الخدمية .

وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن خصائص وطبيعة العلاقة بين وزارة التضامن الاجتماعي وعلم الاجتماع هي علاقة تطبيقية، وتشمل كل سماتها وخصائصها عن طريق مجالاتها التطبيقية في العمل الاجتماعي ، و عن طريق تطبيق بعض النظريات والمناهج والأدوات الاجتماعية والبحثية في بعض مجالات العمل الاجتماعي، وخاصة في دور الأيتام ، والمسنين، ورعاية المرآة المعيلة ، واسر المسجونين ومعاشات التضامن الاجتماعي وغيرها من الخدمات الاجتماعية المقدمة .

أكدت الدراسة الميدانية على وجود إدارة للبحوث والتدريب بالوزارة وبجميع المديريات على مستوى الجمهورية ، ويتم الاستعانة بالسادة الأكاديميين كلا في مجاله ، وطبقا للبرنامج التدريبي الذي يرتبط بميزانيات الوزارة ،أو الإدارات الفنية بالمديريات على المستوى المركزي والمستوى المحلى .

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن تطبيق قواعد العلم الاجتماعي بصورة تطبيقية غير كافي على كل المشتغلين بالعمل الاجتماعي ، ولكنه يكون بشكل جزئي يرجع إلى طبيعة المشتغل ، واستعداده وميوله وخبراته المكتسبة ، واجتهاده في تحصيل هذه القواعد الخاصة بالعلم ، ومحاولة تطبيقها في مجاله العمل وممارسات المهنية ، وطبقا للظروف ، اى أنها تكون نسبية بالنسبة للمشتغلين ، وليست كمعيار عام لكل المشتغلين بالعمل الاجتماعي .

توصلت الدراسة الميدانية إلى ضرورة زيادة مجالات العمل الاجتماعي الخدمي والذي تقدمه وزارة التضامن الاجتماعي حتى تتسع مظلتها لتغطى اكبر عدد من فئات المجتمع ، وخاصة المهمشين منهم وزيادة المشروعات لتحقيق الأمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ، وخاصة للفئات المحرومة من الحقوق الأساسية في الحياة .

4- دور الدولة في تفعيل الجدوى التطبيقية لعلم الاجتماع في وزارة الشئون الاجتماعية .

أكدت الدراسة الميدانية على وجود عدة معوقات تحول دون تفعيل الجدوى التطبيقية لعلم الاجتماع داخل وزارة الشئون الاجتماعية تمثلت في :

معوقات اقتصادية منها على سبيل المثال عدم ورود الميزانية في موعدها المقرر من الوزارة ، وعدم كفايتها مما يعمل على إعاقة تنفيذ بعض المشروعات والبرامج والدورات التدريبية ، مما يؤثر على العمل الاجتماعي المقدم .

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة "هدي مجاهد" والتي أكدت على ضرورة زيادة المخصصات المالية ومحاولة ملائمة المنتج البحثي للتطبيق الفعلي لزيادة الاتصال والتواصل بالمؤسسات التنفيذية فضلاً عن أهمية الاتصال بالمؤسسات الإعلامية لنشر المنتج البحثي وزيادة درجة الوعي به[46].

كذلك أكدت الدراسة الميدانية على عدم الاهتمام بالمشتغل بالعمل الاجتماعي داخل الوزارة من الناحية المادية وتدنى دخله أسوة بجميع الوزارات

الأخرى مما يعوق القيام بالعمل على أكمل وجه ، كذلك عدم القيام بالتطوير المستمر في برامج التدريب المقدمة للمشتغل ، وعدم كفايتها من ناحية الوقت، والمحتوى التدريبي، والذي يعمل على الارتقاء بالعمل الاجتماعي والمنظومة الموضوعة للعمل الاجتماعي .

وتتوافق نتائج دراسة "عادل عوض" مع هذه النتيجة ، حيث يؤكد علي وجود مجموعة من المعوقات المختلفة التي تعوق الباحثين العلميين عمومًا والاجتماعيين خصوصًا يصعب معها الأداء البحثي الكفء ، وتعوقهم عن أداء مهامهم العلمية بجودة و إتقان ، سواء كانت معوقات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إدارية أو نظرية ومعرفية أو مؤسسية أو أخلاقية ، مما يؤثر علي المنتج البحثي بشكل أو بآخر ويؤدي إلي فقدان دوره المجتمعي [47].

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة "سعد الدين عكاشه" حين أكد علي نقص التمويل وضعف الميزانيات المرصودة للبحوث الاجتماعية أدي إلي تشويه المنتج البحثي الاجتماعي واعتبار وضع منظومة وطنية للبحث العلمي الاجتماعي الوطني أمر صعب وخصوصًا في ظل ظروف الأزمات المالية العالمية وظروف المعيشة وتزايد الاحتياجات الاستهلاكية[48] .

كذلك أكدت نتائج الدراسة الميدانية على عدم تواصل التنفيذيين مع بعضهم البعض من خلال المستويات الوظيفية المختلفة كالمشتغلين و المدربين وصناع القرار، واتخاذ الإجراءات المناسبة ، وحل المشكلات التي تواجه المشتغلين باستمرار من خلال اللوائح والقوانين المنظمة للعمل ، حتى تكون هناك رؤية مختلفة لدور و أهمية العمل الاجتماعي المقدم على أساس أن العمل الاجتماعي يختلف عن باقي الأعمال والوظائف الموجودة في المجتمع .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "عبد الباسط عبد المعطي" حيث توصل إلي أن الطلب علي المعرفة السوسيولوجية يتأثر بوعي واهتمام صانع القرار بهذه القضية سواء كانوا من القيادات التنفيذية أو من صانعي القرار بصفة عامة[49]

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن بعض أسباب عدم جدوى الخدمة الاجتماعية المقدمة من مديريات التضامن الاجتماعي في بعض الأحيان؛ ترجع إلى عدم متابعة وزيارة الفئات المستهدفة بشكل دائم من خلال المشتغلين بالعمل الاجتماعي وذلك بسبب الأعباء الوظيفية الملقاة على عاتقهم بشكل كبير ، أو بسبب بعض المعوقات الوظيفية الأخرى مثل عدم كفاية الوقت والميزانية .

أكدت الدراسة الميدانية أن اشتغال بعض غير المتخصصين في العمل الاجتماعي سبب مشاكل كثيرة ، لعدم وعيهم ودرايتهم بالقواعد الاجتماعية للعلم الاجتماعي ، وكذلك بسبب عدم إطلاعهم على المناهج والنظريات الاجتماعية والأدوات البحثية ، التي تتيحها الدراسة الأكاديمية والمهنية للمتخصص والدارس للعلم الاجتماعي ، مما تؤدى في النهاية إلى تكوين رؤية واضحة تفيد في المسار العملي والمهني الاجتماعي.

توصلت الدراسة الميدانية من خلال أقوال بعض حالات الدراسة إلى "

وجود بعض اللوائح والقوانين والبيروقراطية ، التي تناقض الواقع ، وتعوق تقديم الخدمة بشكل تطبيقي ، حيث لم تتغير هذه اللوائح منذ عشرات السنين على الرغم من حدوث تغيرات وتطورات في كل المجالات بشكل جذري في المجتمع، ويجب أن تتوافق نظم العمل الاجتماعي وقوانينه مع هذه التغيرات المجتمعية ، حتى تكون ذات جدوى وأهمية في حل مشكلات المجتمع المصري في المستقبل ".

وتتفق هذه النتيجة للدراسة الميدانية مع ما أكدته نتائج دراسة "عماد عبد الحافظ" حول بعض المهام الملقاة علي عاتق البحث العلمي الاجتماعي في المستقبل وهي زيادة وعي المجتمع بأهميته وزيادة فاعليته ودعم التواصل بين المؤسسات البحثية الاجتماعية والمؤسسات التنفيذية وإظهار دوره التطبيقي في حل مشكلات المجتمع المصري [50]

نتائج عامة وتوصيات :

1 -من خلال ما سبق من عرض تحليلي للنتائج الميدانية يظهر واضحًا أن العلم الاجتماعي أصبح بالفعل مصدر أساسي في وضع الخطط والبرامج الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي .

2 -يجب الاهتمام ببعض الآليات لتفعيل دور العلم الاجتماعي في عملية التنمية عن طريق زيادة التمويل المخصص لإجراء البحوث و ضرورة ربط المنتج البحثي بقضايا وموضوعات المشكلات الاجتماعية الملحة لتركيز الضوء عليه وزيادة وعي المجتمع بأهميته في المجتمع.

3 -يجب ضرورة وضع إستراتيجية علمية واضحة لتطوير البحث الاجتماعي عن طريق التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات العلمية والهيئات السياسية القائمة علي المستوي القومي تكون عامة وشاملة حتي يرتقي البحث الاجتماعي مضمونا ومنهجا ونظريًا .

4 -دعم التواصل بين الأجهزة البحثية الاجتماعية والأجهزة التنفيذية المرتبطة بالعمل الاجتماعي .

5 -ضرورة المشاركة والتفاعل والحوار بين الباحثين والمتخصصين بالعلم الاجتماعي والمسئولين في وزارة الشئون الاجتماعية وبناء الثقة حتي يمكن الاستفادة من العلم الاجتماعي وتحقيق جدواه المجتمعية .

6 -ضرورة عدم ممارسة العمل الاجتماعي لغير المتخصصين في العمل الاجتماعي لأنه يسبب مشاكل كثيرة ، لعدم وعيهم ودرايتهم بالقواعد الاجتماعية للعلم الاجتماعي، وكذلك بسبب عدم إطلاعهم على المناهج والنظريات الاجتماعية والأدوات البحثية .

7 -العمل على إلغاء وجود بعض اللوائح والقوانين والبيروقراطية ، التي تناقض الواقع ، وتعوق تقديم الخدمة بشكل تطبيقي ، على الرغم من حدوث تغيرات وتطورات في كل المجالات بشكل جذري في المجتمع، حتى تتوافق نظم العمل الاجتماعي وقوانينه مع هذه التغيرات المجتمعية .

8 -تمثل بعض مجالات العمل الاجتماعي ، وخاصة في دور الأيتام ، و المسنين ، ورعاية المرآة المعيلة ، واسر المسجونين ومعاشات التضامن ابرز مجالات تطبيق العلم الاجتماعي في وزارة التضامن الاجتماعي من خلال ممارسة المشتغلين بالعمل الاجتماعي فيها .

الهوامش

1. معن خليل العمر ، علم الاجتماع التطبيقي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط1 ،2005 ، ص 13 .
2. مصطفى خلف عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2002، ص 232 .
3. احمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 46 - 48 .
4. السيد يسين و آخرون ، البحث العلمي و التنمية في مصر ، تحرير صلاح سالم زرنوقة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد 28 ، القاهرة ، 2004 ، ص7 .
5. Fichter Joseph , H . " Sociology For Our Times " , Social Forces , Vol 62 , No. 2 March , 1984 , pp373-375 .
6. Atlas Y. , " Using The Social Science For Policy Formation " , International Social Sciences Journal , Vol xxxv , No 2, 1983, pp370-371 .
7. Goober , M . Harris , " Integrating Research Guide For Literature Review " , Second ed , SAGE Publication , London , 1989 , p 7
8. عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1984م ، ص 27 .
9. David , S., And (eds) , " Problems And Prospects Of Applied Sociology , Hand Book , 1981 , p. 4.
10. محمد شفيق ، النشاط البحثي (مفاهيمه –شروطه – معوقاته – مقوماته – وأساليب الاستفادة منه) بحث مقدم إلي حلقة النقاش رقم 2 ، هيئة البحوث العسكرية ، القاهرة ، 1994 ، ص 1 .
11. مجلس الشوري ، تقرير اللجنة الخاصة عن البحث العلمي والتنمية في مصر التقرير رقم 9 ، القاهرة ، فبراير 1992 ، ص 22.
12. عبد القادر عبد الله العرابى – عبد الله عامر الهمالى ، إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية ، المستقبل العربى ، العدد 141 ، السنة 13 ، نوفمبر 1990 ، ص 40 .
13. عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد 44 أغسطس ، 1981 ، ص202 .
14. Caplan , N. The Two – Communities Theory And Knowledge Utilization , " American Behavioral Scientist ", Vol 22 , No 3 , 1979 , pp 459 – 460.
15. Ibid , p 463
16. محمد محي الدين ، الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصري : دراسة تحليلية مقارنة لعلاقة البحث العلمي بالسياسات التنفيذية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ،عين شمس ، القاهرة ،2004، ص 21 .
17. المرجع السابق ، ص 22 .
18. الان .ج .جانيون ،علماء الاجتماع والسياسات العامة ،ترجمة ماجدة أباظة ، المجلة الدولية لعلم الاجتماع ، اليونسكو ،العدد 122 ،نوفمبر 1989، ص ص 72: 75 .
19. راجع (أحمد زايد –محمد الجوهري) الإنتاج العربي في علم الاجتماع : قائمة ببليوجرافية مشروحة (1924م- 1995م) ، مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة،2001م.

20. Weiss ,C. "Research For Policy's Sake : The Enlightenment Function Of Social Research " Policy Analysis, Vol 3-4 , 1997 , pp. 531-454
21. http: //www.unesco.org/most/weiss.html.
22. http: //www.ercomer.org/publishreports
23. Cross. M., Towards Effective Means Of Linking Scientific Research And Public Policy , 2001
24. Uherek , Z , Aliensor One's Own People . Czech Immigrants From The Ukraine In The Czech Repubic Is Papers in Institute Of Ethnology 2000 , p 307 – 349
25. Broucek , S , " The Institute For Ethnographic And Folklore Studies At The Academy Of Scienc In The Chech Repuublic 2000, pp 177-188
26. http: //www.cas.cz/en/documents/sciencepdicy.html.
27. http: //www.cas.cz/en/documents/principles.html.
28. Valaskova , n " Adaptation Of Returnees In Czech Society " In Institute For Ethnography Studies, 1995, p. 1-17.
29. Mbock .C. G. " Presentation To The First Trans Disciplinary Social Science Work Shop " , In Cameroun , Yaounde . 1999 , p 1 – 27 .
30. Weiss . C . H . " Evaluation : Methods Ror Studying Programs And Policies ". 2nd Edition, Upper Saddle River , NJ : Prentice Hall , 1991, pp 57-95.
31. Asis , M., " Prospects For Eduction Of Public Policy " Research Founded By The Center Development Studies , University Of The Philippines , Quezon City, 1997.
32. Carden , F., " Confluence And Influence : Building Policy Capacities In Research Networks ", London : Routledge , 2001 , pp 7-10.
33. [33] لمزيد من الدراسات حول علاقة السياسات الاجتماعية وارتباطها بالبحث الاجتماعي انظر:
- Wittrock .B. "Social Science And State Development :Transformations Of The Discourse Of Modernity " International Social Journal , 49(4) , 1989, pp 497-507 .
- Sabatier .P.A., " Policy Change And Learning : An Advocacy Coalition Approach . Boulder, Co." West View Press , 1993 .
- Yin. R. K. , Case Study Research : Design And Methods , Applied Social Science , Volume (5) , 1994.
- Dryzek J.S., " Political Science In Research Programs " Canbridge University , Press , 1995 .
- Weiss .C. , " Factors That Improve The Use Research In Social Policy : Case Studies " , Most Working Document , Paris : Unesco , 1999 .
- Earl .S. , " Outcome Mapping : Building Learning And Reflection Into Development Programs ", Ottawa : IDRC , 2001 .
- Flyvberg .B. , " Making Social Science Matter : Why Social Inquiry Fails And How It Can Succeed Again ", Combridge University Press , 2001 .

34. هدي مجاهد ، تطبيقات علم الاجتماع في مصر ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا في مصر 1996م ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر ، المجلس الأعلي للثقافة ، لجنة الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، 21-23 ديسمبر ، 1996 .
35. ـــــــ ، البحث الاجتماعي واتخاذ القرار في أحمد الألفي (وآخرون) ، الإنسان في مصر ، الفكر والحق والمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986م ، ص 89 .
36. ـــــــ ، تطبيقات المعرفة السوسيولوجية ، ومسئوليات الباحث الأخلاقية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد (27) ، العدد(3)، سبتمبر 1990م ، ص 127 ص 141 .
37. محمد محيي الدين كيلاني ، الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصري : دراسة تحليلية مقارنة لعلاقة البحث العلمي بالسياسات التنفيذية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، عين شمس ، القاهرة ، 2004م .
38. جيهان عبد العزيز سيد احمد ، الأهمية التطبيقية لمنتج البحث الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري : دراسة اجتماعية على عينة من المتخصصين والمهتمين بالبحث الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2010 .
39. Peter , R.," The Applied Side Of Sociology ", Josser Bass Pub , Sanfrancisco , 1983 , p. 39.
40. Sims , G., And (ads.) , " Role Of Theory In Applied Sociology " , Josser Bass Pub , Sanfrancisco , 1983 , p. 60.
41. على الحوت ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة ، طرابلس ، 1993 ، ص 107.
42. Titmouse , R., " Social Policy ", Hein Mann ,Publishers , London , 1979 , p. 24 .
43. Sarah , E. , " Social Policies In Canada : A model For Development ", Escwa , Union , Canada , 2002 , p.p. 1-3
44. هدي مجاهد ، البحث العلمي الاجتماعي واتخاذ القرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 100 .
45. محمد محيي الدين كيلاني ، الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 272.
46. هدي مجاهد ، تطبيقات علم الاجتماع في مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 17 – 18 .
47. عادل عوض ، مشاكل الباحث العربي ، التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة الوحدة ، السنة 6 ، العدد 72 ، سبتمبر 1999، بيروت ، ص 69 .
48. سعد الدين أحمد عكاشه ، التمويل وأثره علي حركة البحث العلمي في المؤسسات العلمية العربية ، في البحث العلمي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم ، العدد (36) ، السنة (6) ، تونس ، يونيو 1998 ، ص 42 .
49. عبد الباسط عبد المعطي ، خريجو أقسام الاجتماع من الإنتاج الكمي إلي الإعداد النوعي (ورقة رؤية) ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، من 21 - 23 ديسمبر 1990، ص 20
50. عماد حمدي عبد الحافظ ، أنماط الوعي التنموي لدي المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مصر ، دراسة ميدانية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1999 . ص 243 .

المراجع والهوامش :

1- المراجع العربية :

1) أحمد زايد – محمد الجوهري، الإنتاج العربي في علم الاجتماع : قائمة ببليوجرافية مشروحة (1924م- 1995م) ، مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،2001م.

2) أحمد زايد ، خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2003م .

3) السيد يسين و آخرون ، البحث العلمي و التنمية في مصر ، تحرير صلاح سالم زرنوقة ، مركز دراسات و بحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد 28 ، القاهرة، 2004.

4) جيهان عبد العزيز سيد احمد ، الأهمية التطبيقية لمنتج البحث الاجتماعي في مواجهة مشكلات المجتمع المصري : دراسة اجتماعية على عينة من المتخصصين والمهتمين بالبحث الاجتماعي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، 2010 .

5) سعد الدين أحمد عكاشه ، التمويل وأثره علي حركة البحث العلمي في المؤسسات العلمية العربية ، في البحث العلمي في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم ، العدد (36) ، السنة (6) ، تونس ، يونيو 1998.

6) عادل عوض ، مشاكل الباحث العربي ، التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة الوحدة ، السنة 6 ، العدد 72 ، سبتمبر 1999، بيروت .

7) عبد الباسط عبد المعطى ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد 44 أغسطس ، 1981 .

8) عبد الباسط عبد المعطي ، البحث الاجتماعي : محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، 1984م .

9) عبد الباسط عبد المعطي ، خريجو أقسام الاجتماع من الإنتاج الكمي إلي الإعداد النوعي (ورقة رؤية) ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ،من 21 – 23 ديسمبر 1990.

10) عبد القادر عبد الله العرابى – عبد الله عامر الهمالى ، إشكالية علم الاجتماع واستخدامه في الجامعات العربية ، المستقبل العربى ، العدد 141 ، السنة 13 ، نوفمبر 1990 .

11) على الحوت ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الحكمة، طرابلس ، 1993 .

12) عماد حمدي عبد الحافظ ، أنماط الوعي التنموي لدي المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مصر ، دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1999 .

13) محمد شفيق ، النشاط البحثي (مفاهيمه – شروطه – معوقاته – مقوماته – وأساليب الاستفادة منه) بحث مقدم إلي حلقة النقاش رقم 2 ، هيئة البحوث العسكرية ، القاهرة ، 1994.
14) محمد محي الدين ، الدولة وواقع البحث الاجتماعي في المجتمع المصري : دراسة تحليلية مقارنة لعلاقة البحث العلمي بالسياسات التنفيذية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، عين شمس ، القاهرة ، 2004م.
15) محمد محروس خليفة ، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1993.
16) مجلس الشوري ، تقرير اللجنة الخاصة عن البحث العلمي والتنمية في مصر التقرير رقم 9 ، القاهرة ، فبراير 1992 .
17) مصطفى خلف عبد الجواد ، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2002.
18) معن خليل العمر ، علم الاجتماع التطبيقي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ،2005.
19) هدي مجاهد ، تطبيقات علم الاجتماع في مصر ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا في مصر 1996م ، مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر ، المجلس الأعلي للثقافة ، لجنة الدراسات الاجتماعية ، القاهرة ، 21–23 ديسمبر ، 1996 .
20) ـــــــــــــ ، البحث الاجتماعي واتخاذ القرار في أحمد الألفي(وآخرون)، الإنسان في مصر، الفكر والحق والمجتمع ، دار المعارف ، القاهرة ، 1986م.
21) ـــــــــــــ ، تطبيقات المعرفة السوسيولوجية ، ومسئوليات الباحث الأخلاقية ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد (27) ، العدد(3)، سبتمبر 1990م .

2– المراجع باللغة الأجنبية :

22. Asis , M., " Prospects For Eduction Of Public Policy " Research
23. Founded By The Center Development Studies , University Of The Philippines , Quezon City, 1997 .
24. Atlas Y. ," Using The Social Science For Policy Formation " , International Social Sciences Journal , Vol xxxv , No 2, 1983.
25. Broucek , S , " The Institute For Ethnographic And Folklore Studies At The Academy Of Scienc In The Chech Repuublic , 1996.
26. Caplan , N. The Two – Communities Theory And Knowledge Utilization , " American Behavioral Scientist ", Vol 22 , No 3 , 1979 .
27. Carden ,F.,"Confluence And Influence :Building Policy Capacities In Research Networks ", London : Routledge , 2001.
28. Cross. M.,Towards Effective Means Of Linking Scientific

Research And Public Policy , 2001.
29. David , S., And (eds) , " Problems And Prospects Of Applied Sociology , Hand Book , 1981.
30. Dryzek J.S., "Political Science In Research Programs " Canbridge University , Press , 1995 .
31. Earl .S. ,"Outcome Mapping : Building Learning And Reflection Into Development Programs ", Ottawa : IDRC , 2001.
32. Flyvberg .B , " Making Social Science Matter : Why Social Inquiry Fails And How It Can Succeed Again ", Combridge University Press , 2001 .
33. Fichter Joseph , H . " Sociology For Our Times " , Social Forces , Vol 62 , No. 2 March , 1984 .
34. Goober , M . Harris , " Integrating Research Guide For Literature Review " , Second ed , SAGE Publication , London , 1989.
35. Peter , R.," The Applied Side Of Sociology ", Josser Bass Pub , Sanfrancisco , 1983.
36. Sabatier .P.A., " Policy Change And Learning : An Advocacy Coalition Approach . Boulder, Co." West View Press , 1993.
37. Sarah ,E. , " Social Policies In Canada : A model For Development " , Escwa , Union , Canada , 2002 .
38. Sims , G., And (ads.) , " Role Of Theory In Applied Sociology " , Josser Bass Pub , Sanfrancisco , 1983 .
39. Titmouse , R., " Social Policy " , Hein Mann ,Publishers , London , 1979.
40. Uherek , Z , Aliensor One's Own People . Czech Immigrants From The Ukraine In The Czech Repubic Is Papers in Institute Of Ethnology 2000.
41. Valaskova , n " Adaptation Of Returnees In Czech Society " In nstitute For Ethnography Studies, 1995.
42. Weiss . C . H . " Evaluation : Methods Ror Studying Programs And Policies ". 2nd Edition, UpperSaddle River , NJ : Prentice Hall ,1991.
43. Weiss ,C. "Research For Policy's Sake : The Enlightenment Function Of Social Research " Policy Analysis, Vol 3-4 , 1997
44. Weiss .C. ," Factors That Improve The Use Research In Social Policy : Case Studies " , Most Working Document , Paris : Unesco , 1999 .
45. Wittrock .B." Social Science And State Development:

ransformations Of The Discourse Of Modernity "International Social Journal , 49(4) , 1989 .
46. Yin. R. K. , Case Study Research : Design And Methods , Applied Social Science , Volume (5) , 1994.
47.

3- مواقع الانترنت:

48. http: //www. Ercomer .org/publishreports.
49. http: //www.cas.cz/en/documents/sciencepdicy.html.
50. http: //www.cas.cz/en/documents/principles.html.

أولا : البيانات الأساسية:

السن– الجنس – الحالة الاجتماعية – المؤهل – المهنة (بالتفصيل) – الدرجة الوظيفية و الإدارية –

عدد سنوات الخبرة – طبيعة العمل – وجود عمل إضافي – مكان الإقامة (ريف – حضر) – الحصول على دورات و تأثيرها في العمل – طبيعة التدرج الوظيفي – طبيعة العلاقات الوظيفية داخل مؤسسة العمل (مع الزملاء – والرؤساء) .

ثانيا : وعى المشتغلين في طبيعة ممارسة العمل الاجتماعي بالاستعانة بقواعد العلم الاجتماعي .

هل يمارس المشتغلين بالعمل الاجتماعي قواعد العلم الاجتماعي ؟ إلى مدى يمارسون هذه القواعد ؟ ما هي مؤشرات هذه الممارسة ؟ (الاستعانة بالأدوات – بالمناهج البحثية – النظريات الاجتماعية) هل يستعين القائمون على الوزارة بالخبراء الأكاديميين في علم الاجتماع لتنمية الوعي لدى المشتغلين بالعمل الاجتماعي؟ و ما هي مصادر وضع الخطة بوزارة الشئون الاجتماعية لحل المشكلات والقضايا المجتمعية الملحة ؟ .

ثالثا : تأثير دور الإعداد العلمي الأكاديمي للمشتغلين على تطبيق قواعد العلم الاجتماعي (المناهج – النظريات) .

هل هذا الإعداد الأكاديمي كافي لممارسة العمل الاجتماعي بإتباع قواعد علم الاجتماع ؟ هل يعتمد الإعداد الأكاديمي على الممارسة العملية والميدانية لطلاب أقسام علم الاجتماع في مجالات العمل الاجتماعي ؟ وما هي طبيعة الممارسة ؟ ومجالاتها ؟ وهل هناك قنوات اتصال بين الوزارة وأقسام علم الاجتماع ؟ وهل هي فعالة وذات جدوى ؟ .

رابعا : طبيعة العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية والعلم الاجتماعي .

إلى أي مدى تمثل وزارة الشئون الاجتماعية مجالا تطبيقيا لعلم الاجتماع ؟ هل هناك علاقة متبادلة بين وزارة الشئون الاجتماعية وعلم الاجتماع ؟ هل هذه العلاقة اسمية فقط ؟ أم علاقة عضوية ؟أم علاقة تطبيقية ؟ ما هي مجالاتها التطبيقية ؟ هل هذه المجالات كافية ؟ وهل تغطى جميع الأنشطة الاجتماعية ؟

هل توجد إدارة للبحوث والتدريب و وما مدى اعتماد هذه الإدارة على الخبراء الأكاديميين؟

خامسا : دور الدولة في تفعيل الأهمية التطبيقية لعلم الاجتماع في وزارة الشئون الاجتماعية :

ما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق قواعد علم الاجتماع ؟ و ما هي مقترحاتكم لزيادة

التواصل بين الوزارة؟ و أقسام علم الاجتماع ؟
(من خلال اللوائح والقوانين الملزمة للوزارة – ومن خلال صناع القـرار و واضـعي الخطط الإستراتيجية – و من خلال تنمية الـوعي العلمـي الاجتمـاعي بالتنفيـذيين و الإداريين).

انتهت الأسئلة شكرا لتعاونكم